Document: EC 94/Rev.1
Date: 2 December 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الدورة الرابعة والتسعين للجنة التقييم

مذكرة إلى السادة أعضاء لجنة التقييم

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف:2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف:2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:gb_office@ifad.org

لجنة التقييم – الدورة الرابعة والتسعون
روما، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2016

محاضر الدورة الرابعة والتسعين للجنة التقييم

1- تغطي هذه المحاضر المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها الرابعة والتسعين المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

2- بعد موافقة اللجنة عليها، سيتم تشاطر هذه المحاضر مع المجلس التنفيذي في دورته التاسعة عشرة بعد المائة، وستكون أساس التقرير الشفهي الذي سيلقيه رئيس اللجنة أمام هذه الدورة.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- حضر الدورة أعضاء لجنة التقييم من مصر، وفرنسا، والهند (رئيس اللجنة)، وإندونيسيا، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا، والنرويج وسويسرا. كما حضرها أيضا مراقبون من كندا، والصين، وألمانيا. ومن طرف الصندوق، حضر هذه الدورة مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ومساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرامج؛ ومدير وحدة برمجة العمليات وفعاليتها في دائرة إدارة البرامج؛ ومدير شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ ومديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا؛ والقائم بأعمال شعبة البيئة وتغير المناخ؛ والمسؤول عن الحافظة في شعبة البيئة وتغير المناخ؛ ومستشار الحافظة الرئيسي في شعبة آسيا والمحيط الهادي؛ والقائم بأعمال مكتب سكرتير الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

4- أعلم رئيس اللجنة السيد Rishikesh Singh أعضاء اللجنة، أنه وخلال المناقشات التي ستدور حول تقييم البرنامج القطري لجمهورية الهند، فإنه سيفوض دوره كرئيس للجنة لممثل نيجيريا، وسيتحدث باسم الحكومة الهندية. وقد حضر السيد Inácio Tomás Muzime، المستشار والممثل الدائم المناوب لجمهورية موزامبيق في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، الجزء المتعلق بمناقشة تقييم أثر مشروع مصايد الأسماك الحرفية في ضفة سوفالا في موزامبيق من مناقشات اللجنة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

5- تضمن جدول الأعمال الوارد في الوثيقة EC 2016/94/WP.2 البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2017 وخطته الإشارية لعام 2018–2019؛ (4) تقييم البرنامج القطري لجمهورية الهند؛ (5) استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة؛ (6) تقييم أثر مشروع مصايد الأسماك الحرفية في ضفة سوفالا في موزامبيق؛ (7) تقرير تجميعي عن وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق؛ (8) تقرير تجميعي عن سياسة الصندوق لإدارة البيئة والموارد الطبيعية؛ (9) جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2017؛ (10) مسائل أخرى.

6- وتم تعديل جدول الأعمال المؤقت ليتضمن بندين تم إدراجهما تحت مسائل أخرى على النحو التالي: (أ) الإطار الزمني لاستعراض الأقران المحتمل لمكتب التقييم المستقل؛ (ب) التعريف بنائب المدير الجديد لمكتب التقييم المستقل. وسيتم تعديل جدول الأعمال وعرضه مرة أخرى في الوثيقة EC 2016/94/WP.1/Rev.1.

البند 3 من جدول الأعمال: برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2017 وخطته الإشارية للفترة 2018–2019

7- استعرضت لجنة التقييم الوثيقة EC 2016/94/W.P.2، المتعلقة ببرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2017 وخطته الإشارية للفترة 2018–2019، والتي عدلت استنادا إلى التعليقات التي وردت أثناء الدورة الثالثة والتسعين للجنة التقييم، والاجتماع الحادي والأربعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات، والدورة الثامنة عشر بعد المائة للمجلس التنفيذي. ورحب أعضاء المجلس بالتعديلات، وطلبوا من مكتب التقييم المستقل أن يقوم بالإشارة في المستقبل للتعديلات المدخلة على وثيقة الاستعراض المسبق وذلك كي يسهل رجوع اللجنة إليها.

8- وهنأت اللجنة مكتب التقييم المستقل على هذه الوثيقة المنقحة، ورحبت بالميزانية المقترحة لعام 2017. وتعتبر الميزانية المقترحة بحدود 5.73 مليون دولار أمريكي أقل بصورة طفيفة عما كانت عليه في الوثيقة المعروضة سابقا، مما يعكس تقليصا في تكاليف الموظفين نتيجة لسعر الصرف الجديد البالغ 1 دولار أمريكي =0.897 يورو. وأحاط أعضاء اللجنة إلى أن هذه الميزانية التي تبلغ 0.39 في المائة من تكاليف برنامج القروض، والتي تقل عن السقف الموضوع وهو 0.9 في المائة، ورحبت بزيادة العنصر المخصص للتمايز بين الجنسين. كما رحبت أيضا بالمبادرة المخطط لها لدعم الرصد والتقييم على المستوى القطري، علاوة على زيادة عدد التقديرات الريفية التشاركية المهيكلة.

9- وأحاط الأعضاء أيضا بالزيادة الاسمية بما يعادل 0.9 في المائة، التي تراجعت من 1.6 في المائة من تكاليف الموظفين التي ستزداد نظرا لشغر منصب جديد. وشكروا مكتب التقييم المستقل على البرهنة على الالتزام بالقواعد عند وضع الميزانية، وأردف أحد الأعضاء، أن الإشارة إلى الانخفاض الكبير الذي طرأ على المساعدة الإنمائية الرسمية ربما لا يكون محدثا، واستذكر بأن بيانات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي لعام 2015 تشير إلى وجود زيادة ملحوظة في المساعدة الإنمائية الرسمية مقارنة بعام 2014.

10- واستجابة لتساؤل عن وجود بيانات كافية لإعداد تقرير تجميعي عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ذكرت اللجنة بأن إجراء هذا التقرير كان مخططا أصلا لعام 2016 ولكنه تأجل إلى عام 2017، بانتظار توفر البيانات الكافية. كذلك فقد تم التأكيد لأعضاء اللجنة بأن العمل على اتفاقية الاتساق جارية، وأنها سوف تعرض على اللجنة وعلى المجلس في عام 2017.

11- وأشارت اللجنة أيضا إلى أن برنامج عمل مكتب التقييم المستقل وميزانيته سوف تعرضان على الدورة التاسعة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016.

البند 4 من جدول الأعمال: تقييم البرنامج القطري لجمهورية الهند

12- ناقشت اللجنة التقييم الثاني للبرنامج القطري لجمهورية الهند والذي يغطي الفترة 2010–2015، والاتفاق عند نقطة الإنجاز المتصلة به، كما هو وارد في الوثيقة EC 2016/94/W.P.3 وضميمتها. وأشارت اللجنة إلى أن الهند تشكل أكبر حافظة للعمليات التي يدعمها الصندوق. حيث مول الصندوق فيها، ومنذ عام 1979، 27 مشروعا من خلال 31 قرضا بلغت قيمتها الإجمالية 928.6 مليون دولار أمريكي.

13- وأثنت اللجنة على مكتب التقييم المستقل على هذا التقييم الدقيق وعلى المهنية الملفتة للنظر المتبعة في إعداده. ورحبت بالنتائج التي تشير إلى أداء متين للحافظة، وخاصة فيما يتعلق بتمكين المجموعات المحرومة، والمساواة بين الجنسين، وزيادة مشاركة النساء في مجموعات العون الذاتي والمناصب القيادية. وعبرت عن تقديرها للإنجازات المتحققة في توسيع النطاق والتغطية الجغرافية، وأفضل الممارسات والنهج السياساتية. وكذلك أشارت اللجنة أيضا إلى أن الصندوق قد طبق منهجا متينا للتدخل يركز على الاحتياجات الأساسية والتمكين، وحماية الموارد الطبيعية، وقد أسهم أيضا وبصورة كبيرة في زيادة الدخول الأسرية.

14- وأشارت اللجنة بعين الرضا إلى موافقة كلّ من إدارة الصندوق والحكومة الهندية على التوصيات الواردة في هذا التقرير الرامية للتطرق لتحديات الكفاءة السائدة، مثل تلك الناجمة عن بطء استهلال المشروعات، وتأخيرات التنفيذ، والتدوير الكبير لموظفي المشروعات، والقدرات التنفيذية على أرض الواقع من بين جملة أمور أخرى. وناشد ممثل جمهورية الهند إدارة الصندوق بتشجيع التعلم عبر المشروعات، وبناء القدرة على توسيع النطاق، والاستدامة اللاحقة للمشروعات، وتصميم مشروعات أبسط، وضمان فترات أقصر لتنفيذها، وتعزيز روابط السوق لصالح المنتوج الزراعي، وعلى وجه العموم دعم إنجازات التحول الريفي الشمولي. وأعلمت إدارة الصندوق اللجنة بأن بعضا من هذه التوصيات قد نفّذ بالفعل في تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد.

15- ورحب أعضاء اللجنة أيضا بالتوصيات باستمرار إيلاء الأولوية للمناطق والمجموعات المحرومة من خلال نهج متمايزة، وضمان تركيز تصميم المشروعات على تجميع المنتجات وتسويقها، واستخدام تصاميم أبسط، وبناء قدرات الوكالات المنفذة، وتحري خيارات تأصيل الأنشطة غير الإقراضية في مكونات المشروعات. وأكدت اللجنة على أهمية إرساء شراكات أقوى مع الوكالتين الأخرتين في روما، ومع هيئات منظومة الأمم المتحدة علاوة على القطاع الخاص، وإشراكهم في عملية صياغة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وتشاطرت إدارة الصندوق نماذج عن التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في تصميم المشروعات ومع برنامج الأغذية العالمي في برنامج التنمية الزراعية في الهند، وأوضحت بأن يتم الانخراط مع القطاع الخاص من خلال الاستشارات والمناقشات.

16- وتساءلت اللجنة عن الدروس التي يمكن استقاؤها من تقييم البرنامج القطري فيما يتعلق بالتدخلات في الأنشطة غير الإقراضية، مثل حوار السياسات وإدارة المعرفة، في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وماهو أثرها وما الأثر الذي يمكن أن تخلفه على نموذج عمل الصندوق. وأكدت إدارة الصندوق على أهمية تأصيل وتعميم الأنشطة غير الإقراضية في المشروعات الممولة بقروض لضمان تبسيطها ورصدها ومتابعتها بصورة أفضل. كذلك فقد أعلمت اللجنة بأن نموذج عمل الصندوق يخضع للإصلاحات لعكس هذا النهج.

17- واستجابة للحاجة لاستهداف علاقات القوة والقضايا الهيكلية للفقر، أكدت إدارة الصندوق مجددا على أنها ستستمر في التركيز على أكثر المجموعات عرضة للمخاطر المتأثرة بعلاقات القوة هذه. وفيما يتعلق بعدد الأسر المستهدفة مقارنة بالعدد الإجمالي للأسر الريفية الفقيرة، أوضحت الإدارة بأن هذه الأرقام لا تتضمن أعداد الأسر التي يتم الوصول إليها خلال توسيع النطاق.

18- وأحاط الأعضاء علما بوجهة النظر القائلة بأنه وعلى الرغم من أن مساهمة الصندوق بالقروض كانت متواضعة مقارنة بالمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، إلا أن الهند تولي قيمة كبيرة لشراكتها مع الصندوق لأنها تسهم في تقاسم أفضل الممارسات العالمية من خلال المشروعات، وبالتالي بناء قدرات المستفيدين، وأصحاب المصلحة والموظفين المحليين، من خلال توفير التغذية للابتكارات الجديدة، وتعزيز الأنشطة غير الإقراضية لتحسين التعلم والسياسات.

البند 5 من جدول الأعمال: استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة

19- استنادا إلى التوصيات المستلمة في أعقاب عرض ورقة النهج على اللجنة في دورتها الثالثة والتسعين، وعلى المجلس التنفيذي في دورته السابعة عشرة بعد المائة، استعرض أعضاء اللجنة استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة واستجابة مكتب التقييم المستقل عليها، كما هي واردة في الوثيقة EC 2016/94/WP.4 وضميمتها، على التوالي.

20- رحبت اللجنة بالاستراتيجية وأثنت على إدارة الصندوق على استجابتها الإيجابية لتوصيات التقييم المؤسسي الواردة فيها. كما أخذت اللجنة علما بالتعريف المحدث للهشاشة، وبالتركيز الإضافي على ضعف هياكل الحوكمة وانخفاض القدرات المؤسسية. وأعلمت إدارة الصندوق اللجنة بأنه واستنادا إلى التعريف المحدث للهشاشة، فقد حددت قائمة بأكثر الأوضاع هشاشة والتي من شأنها أن تسمح بنهج متمايز ومتوائم.

21- وشكر أعضاء اللجنة إدارة الصندوق على التركيز على توفير قدر أكبر من التمكين للموظفين العاملين في أوضاع هشة، وعلى وضع تعريف للهشاشة أكثر خصوصية للصندوق، وعلى الاهتمام الذي توليه للمساواة بين الجنسين في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة. كما سلطوا الضوء أيضا على أهمية الاستراتيجية، وبخاصة خلال مشاورات تجديد الموارد.

22- ورحبت اللجنة ودعمت التعليقات التي خرج بها مكتب التقييم المستقل على الاستراتيجية، بما في ذلك الحاجة إلى إيلاء الاهتمام للهشاشة شبه الوطنية؛ ورسم صورة أوضح للروابط بينها وبين الاستراتيجيات والسياسات والعمليات الأخرى الحالية والمتوقعة في الصندوق؛ وإيلاء اهتمام مخصوص لعمليات الرصد والتقييم في الأوضاع الهشة من خلال إيجاد مؤشرات مخصوصة ونهج لإدارة المخاطر، وإجراء استعراض لتنفيذ الاستراتيجية، وإدخال التعديلات الضرورية للاستجابة للبيئة المتطورة.

23- تستند هذه الاستراتيجية على المبادئ التوجيهية للصندوق، بما في ذلك إدارة المخاطر والصمود والتطرق للأسباب الجذرية للهشاشة وإيجاد أدوات مرنة تتسم بالاستجابة والمرونة. وعبرّت اللجنة عن وجهة نظرها بإمكانية تطوير المبادئ التوجيهية بصورة أفضل لكي توجه تنفيذ الاستراتيجية. كذلك فقد أوصت أيضاً بإدراج المساءلة أمام السكان المتأثرين بموجب هذه المبادئ التوجيهية، مثلاً على صيغة "عدم الإضرار"، والمواءمة مع إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق. وأوضحت إدارة الصندوق ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لقضايا المساءلة، واستدامة التدخلات، وتعزيز الوضوح في الشراكات والاتساق مع الشركاء الآخرين بما يتعدى الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وبموجب إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

24- ونظراً لإدراج التعرض لمخاطر الكوارث الطبيعية في تعريف الهشاشة، تساءل أعضاء اللجنة عن سبب عدم وجود أية معايير ذات صلة بالبيئة لتقدير الهشاشة. وأوضحت إدارة الصندوق أنه يتم التطرق لمثل هذه

المشاغل من خلال إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، وغيرها من أدوات التمويل مثل برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. علاوة على ذلك، ومن خلال تعزيز القدرات المؤسسية، فإن البلدان في وضع أفضل للتعافي من الكوارث الطبيعية.

25- واستجابة لتساؤل حول المبادئ التوجيهية، وعلى وجه الخصوص الإشارة إلى الموارد والأدوات والنهج التي تتسم بالاستجابة والمرونة، وما الذي تعنيه المرونة في هذا السياق. تشاطرت إدارة الصندوق مع اللجنة عدداً من الخيارات التي سيتم تحريها، مثل إعادة تخصيص الأموال من مشروع ما للتطرق لأزمة، والمرونة في اختيار الشركاء، والإشراف عن بعد، والتعليق الجزئي للأنشطة التي تتسم بالصمود في وجه النزاعات مثل مخططات الادخار القروية، عوضاً عن التعليق الكامل، وتوفير الدعم من خلال مرافق المنح. حيث يعتبر مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي مثالاً على مرفق للتمويل بالمنح يرمي إلى التصدي لبعض مظاهر الهشاشة لا جميعها، والذي يمكن أن يتطور في المستقبل ليغدو "نافذة محتملة للهشاشة". وحالياً تستخدم الإدارة "نافذة المرونة" للتدخل الفوري في أزمة هايتي.

26- فيما يتعلق بتدخل الصندوق في هايتي، أشار أحد الأعضاء وبقلق أن المهمة الجوهرية للصندوق هي في توفير مساعدات إنمائية هيكلية لا مساعدات إغاثة إنسانية. وفي مناقشة دور الصندوق في أوضاع الكوارث، أعلمت إدارة الصندوق اللجنة بأن هناك بعض الموارد غير المخصصة المتاحة لهايتي والتي خصصت لتوفير الوصول إلى المدخلات الزراعية الملائمة ودعم عملية التعافي في البلاد. وللقيام بذلك، تم تبني نهج متدرج لضمان عمل الصندوق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بأسلوب تكاملي. وأحاطت اللجنة علماً بأن هذه الفرصة كانت فرصةً جيدة جدا لتبسيط التعاون بين الوكالات الثلاث. وأثنت على التواصل الاستباقي بشأن هذا التدخل درءاً لأي فهم خاطئ للأدوار.

27- وسعت اللجنة للحصول على توضيح أكبر عن مبدأ نافذة الهشاشة، وأوضحت إدارة الصندوق بأن نافذة الهشاشة، كما انعكست في الاستراتيجية، تشير إلى إمكانية تخصيص المزيد من الموارد للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة، على شكل منح للتطرق للأنشطة المكملة مثل بناء المؤسسات والتمايز بين الجنسين والانخراط السياساتي.

28- ورحب الأعضاء بتقليص لائحة البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، وتساءلوا عن وجود مجال للإشارة إلى البلدان المجاورة المتأثرة بسبب قضايا تسرب الهشاشة، مثل الهجرة والتهجير واللاجئين. ورحبت الإدارة بهذا الاقتراح، بل وافقت على إيجاد سبل لعكس تأثير التسرب الذي تتسم به الهشاشة. وفيما يتعلق بقضية الهشاشة على المستوى شبه الوطني، أعلمت إدارة الصندوق اللجنة بأنها نظرت في تعريف لمثل هذه الحالات كما تتبناه المنظمات المالية الدولية الأخرى، ولكنها قررت أن تبقي على تعريف أكثر حيادية في الصندوق. علاوة على ذلك، فإن مصطلح "الأوضاع الهشة" كما هو مستخدم في تعريف الهشاشة يشير إلى الهشاشة على المستويين الوطني وشبه الوطني. وستبذل الجهود لتعزيز وضوح هذه المسألة في الوثيقة.

29- وسلطت اللجنة الضوء على الإشارة إلى وجود قوات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة كمؤشر للهشاشة، واستخدام القدرات المؤسسية والنزاع كمؤشرين مما لا يمكن اعتباره بالأمر الأمثل. وقالت بأن على الإدارة أن تحدد مؤشرات قابلة للقياس بصورة أفضل. ووافقت الإدارة على ذلك قائلة بأنه وفي حين

أنه غالبا ما يتلازم ضعف القدرات المؤسسية والنزاع مع الهشاشة، إلا أنه سيتم النظر في مظاهر أكثر ملاءمة، وتحديد مؤشرات مناسبة وعكس الهشاشة الوطنية.

30- طالب الأعضاء الإدارة أيضاً بإدراج مؤشرات تتعلق بالهشاشة والضعف في الاستراتيجية نفسها مع إطار للرصد والتقييم وخطة للتنفيذ، عوضاً عن تأجيل المؤشرات ذات الصلة بالهشاشة والضعف حتى مرحلة تنفيذ الاستراتيجية. وأعلمت إدارة الصندوق اللجنة بأن الاستراتيجية ستصمم على أساس نهج شمولي بعد الموافقة عليها.

31- وتساءلت اللجنة أيضاً كيف يمكن التطرق للاستدامة في المناطق التي تعاني من أوضاع هشة حيث القدرات المؤسسية ضعيفة. وأوضحت إدارة الصندوق بأن ذلك سيتم من خلال العمل بصورة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعلى الرغم من أن أموال الصندوق تحول عبر الحكومات، إلا أن اتفاقيات التمويل تفسح المجال للمشروعات الحكومية بالتعاقد من الباطن مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لمساعدتها في التنفيذ وتوفير الدعم.

32- واستجابة لتساؤل طرحه أحد الأعضاء، أكدت إدارة الصندوق بأن تخصيص الموارد للأوضاع الهشة لا ينطوي على خطر إمكانية وصول البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تعاني من أوضاع هشة إلى قروض الصندوق بشروط تيسيرية للغاية، لأن شروط الإقراض في الصندوق تتقرر من خلال إحصاءات قطرية، مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، والمتغيرات ذات الصلة بإطار القدرة على تحمل الديون من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي. وفي حين أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الحالي يتضمن مرفقاً لما بعد النزاع كما يتبناه البنك الدولي في قائمته السنوية للبلدان المؤهلة للحصول على موارد إضافية بنسبة 100 في المائة، إلا أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المعدل سوف لن يستخدم هذا المرفق. وبناء عليه سوف لن تكون هناك أية مخاطر تتعلق بوصول أي بلد من البلدان متوسطة الدخل الذي يعاني من أوضاع هشة للتمويل من الصندوق بشروط تيسيرية.

33- وتساءل أحد الأعضاء عن إمكانية استبدال ترجمة المصطلح في النسخة الإسبانية "بدولة في أوضاع الهشاشة" من هذه الوثيقة، لتجنب أي سوء فهم. كذلك كان هنالك تساؤل فيما لو كان يتوجب على الصندوق الإبقاء على حضوره القطري في الأوضاع الهشة أو توفير الدعم من مقر الصندوق. وأوضحت إدارة الصندوق أنه، وبالإضافة للإشراف عن بعد، ستجرى المتابعة من خلال الشركاء المتواجدين في الميدان.

34- وستعرض هذه الاستراتيجية على المجلس التنفيذي في دورته التاسعة عشر بعد المئة في ديسمبر/كانون الأول وما إن تتم الموافقة عليها حتى تدرج في وثيقة النهج الشمولي لعام 2017 .

البند 6 من جدول الأعمال: تقييم أثر مشروع مصايد الأسماك الحرفية في ضفة سوفالا في موزامبيق

35- استعرضت اللجنة الوثيقة EC 2016/94/W.P.5 وضميمتها المتعلقة بتقييم أثر مشروع مصايد الأسماك الحرفية في ضفة سوفالا في جمهورية موزامبيق، واستجابة الإدارة عليه.

36- وعبرت اللجنة عن تقديرها لوضوح هذا التقرير، مشيرة إلى أنه ثالث تقييم للأثر يجريه مكتب التقييم المستقل. وصنف التقرير الأداء الإجمالي للمشروع ومساهمته في الحد من الفقر الريفي كمرضٍ. وعلى وجه

الخصوص، فقد أسهم المشروع فيما يلي: زيادة الدخول والأصول؛ صياغة وتبني وتنفيذ إطار سياساتي شبه قطاعي لتعزيز إدارة مصايد الأسماك؛ والتعبئة المجتمعية وتحسين الوصول إلى التمويل الصغري؛ وتحسين المناولة بعد الحصاد؛ وتحسين الوصول إلى الأسواق.

37- ووافقت الإدارة على أربع توصيات في التقييم، وأعلمت الأعضاء بأنها سوف تتبعها خلال تنفيذ مشروع الترويج لمصايد الأسماك الحرفية الجاري، الذي يدعمه الصندوق. وأحاطت اللجنة علما أن الإدارة سوف تعمل بالتنسيق مع البنك الدولي والشركاء من القطاع الخاص لدعم قطاع مصايد الأسماك، والترويج لتعميم التمايز بين الجنسين.

38- وأشار الأعضاء إلى أهمية إدراج استراتيجية للخروج في المشروعات، وطلبوا تفاصيل كيفية ضمان الإدارة لاستمرارية واستدامة النتائج بدون وجود استرتيجية مسبقة للخروج. وعبرت إدارة الصندوق عن وجهة نظرها قائلة بأنه عوضاً عن ذلك، فإنها تسعى لتنفيذ جدول أعمال توسيع النطاق من بداية المشروع من خلال إشراك الشركاء والقطاع الخاص.

39- وأثنى مندوب جمهورية موزامبيق على تقرير التقييم كمورد للمعرفة، والذي ستستنير به التدخلات الإنمائية المستقبلية. كما أعلم اللجنة بموافقة الحكومة على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، وطلبها إجراء تحليل إضافي عن موضع مشروع مصايد الأسماك الحرفية في ضفة سوفالا في الشراكة المتطورة مع الصندوق.

40- وفيما يتعلق بمنهجية تقييم الأثر، وبخاصة إعادة تشكيل نظرية التغيير لاحقا، أوضح مكتب التقييم المستقل بأن ذلك يتم بأسلوب تشاركي للوصول لتقدير أفضل لمسوغات وافتراضات المكونات المختلفة للتدخل ونتائجها المتوقعة. وبناءاً على هذا النهج تم تطبيق أدوات إحصائية ملائمة لإظهار السببية في إحراز النتائج.

البند 7 من جدول الأعمال: تقرير تجميعي عن وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق

41- استعرضت اللجنة التقرير التجميعي عن وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، واستجابة الإدارة عليه كما هو وارد في الوثيقة EC 2016/94/W.P.6 وضميمتها على التوالي. وشكرت اللجنة مكتب التقييم المستقل على هذا االتقرير التجميعي جيد الكتابة وسهل القراءة. مشيرة إلى أنه يتضمن دروساً مستفادة، ويسلط الضوء على جهود الصندوق في تعزيز الوصول إلى الأسواق.

42- وأشارت اللجنة استنادا إلى التقييم إلى خمسة أسئلة تعكس الأهداف الاستراتيجية للصندوق والنهج السائد في الوصول إلى الأسواق لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة: والاستهداف وإرساء الشراكات، والمؤسسات والسياسات والبنى التحتية والتمويل والأمن الغذائي. ورحب الأعضاء بنتائج هذا التقرير والدروس المستفادة، بما في ذلك الحاجة لتحديد المخاطر ذات الصلة بديناميات الأسواق وأصحاب الحيازات الصغيرة في مرحلة التصميم والتخفيف منها. وضمان استدامة المخرجات من خلال الترويج للتيسير الذي يوفره القطاع العام وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وضمان المواءمة مع الأسواق الناشئة من خلال رصد الأداء والتسلسل الملائم للأنشطة.

43- صادقت اللجنة على توصيتين من أصل ثلاث توصيات في التقرير. أولها تتعلق بالاستثمار في تحسين تصميمات البرامج التي تعكس تحليلا لديناميات الأسواق، والتوجهات والشركاء الملائمين. وتتعلق الثانية بإعداد البرامج بحيث تكون مفصلة لتناسب مجموعات معينة. ورحبت اللجنة بالاستجابة الإيجابية لإدارة الصندوق على هاتين التوصيتين، ووافقت على أنه كان بالإمكان جعل التوصية الثالثة بشأن إعداد المؤشرات التي تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية لمشروعات الوصول إلى الأسواق أكثر خصوصية. وأوضح مكتب التقييم بأن التوصية الثالثة قد انبثقت عن الحاجة لإيلاء المزيد من الاهتمام للتسلسل السببي من تعزيز الوصول إلى الأسواق إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

44- ورحب الأعضاء بمحتوى التقرير، وأكدوا على دور تعزيز القدرات، وتمكين منظمات المزارعين لتعزيز الوصول إلى الأسواق كقضايا هامة. كما عبروا عن وجهة النظر القائلة بأن التوصية بالتطرق لهذه القضايا قد تكون مفيدة. وأشاروا أيضا إلى أنه من المفيد إدراج أمثلة أكثر تشير إلى التحديات الفريدة من نوعها للعمل مع الشعوب الأصلية والرعاة للوصول إلى الأسواق. وفي هذه النقطة، أوضح مكتب التقييم المستقل بأن التقارير التجميعية السابقة عن التقييم والخاصة بالشعوب الأصلية والرعاة قد أولت اهتماما متفاوتا للوصول المنتظم للأسواق لصالح رفاههم، والذي اعتبر نتيجة لذلك قضية مخصوصة السياق.

45- واستجابة لسؤال عن بعض القضايا الأساسية مثل علاقات القوة وأثرها على الوصول إلى الأسواق، أحاطت اللجنة علما بأن القطاع الخاص يمثل مفتاح تيسير البيئة التمكينية، مما يعتبر مظهرا هاما في عملية تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة واجتذاب القطاع العام.

46- وحول سؤال عن استدامة تدخلات الوصول إلى الأسواق، أكدت الإدارة على إشراف القطاع الخاص كمحرك رئيسي للاستدامة، إلا أن هنالك حاجة لمزيد من التحري لكيفية انتقال القطاع الخاص من دور المشتري إلى دور المستثمر، مع استمراره في الانخراط مع المجتمعات.

47- وأشار التقرير أيضا أنه في حين قد لا يكون هنالك تحليل كامل لمسألة التمايز بين الجنسين وإدماج لها في تصميم المشروعات، إلا أن نتائج بعضها قد أظهر ملاءمة كبيرة وأداء جيدا في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشارت إدارة الصندوق إلى أنه وبالاعتماد على نقاط الدخول، مثل اختيار المجتمعات والتمويل الريفي على سبيل المثال، فإنه من الممكن إشراك النساء بصورة أكثر مباشرة.

48- وأحاطت اللجنة علما أيضا بتوصيف الإدارة للإجراءات التي تتخذ لتعزيز نظم التقييم الذاتي وعملياته، مثل إعداد إطار للفعالية الإنمائية، والذي عرض بالفعل على الأعضاء في ندوة؛ وجهود تنمية القدرات من خلال أكاديمية مدراء البرامج القطرية التي ستنطلق عما قريب؛ كذلك من خلال تنقيح نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق.

البند 8 من جدول الأعمال: تقرير تجميعي عن سياسة الصندوق لإدارة البيئة والموارد الطبيعية

49- نظرت اللجنة في الوثيقة EC2016/94/W.P.7 وضميمتها، التي تتضمن على التوالي التقرير التجميعي عن سياسة الصندوق لإدارة البيئة والموارد الطبيعية الذي يغطي الفترة 2010–2015، واستجابة إدارة الصندوق عليه. ورحبت اللجنة بأول تقرير تجميعي لتقييم إدارة البيئة والموارد الطبيعية، يتطرق لهذا القضية الهامة، نظرا لأن المجموعة المستهدفة للصندوق تعتمد على الموارد الطبيعية لكسب سبل عيشها.

50- وعلى وجه العموم، رحبت اللجنة بالنتائج والتوصيات المنبثقة عن هذا التقرير، وأكدت على الحاجة لإيجاد رابط بين إدارة البيئة والموارد الطبيعية والحد من الفقر. ومن خلال مبادرات على شاكلة برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، يستمر الصندوق بتعزيز تدخلاته بشأن إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتغير المناخ.

51- وأشارات اللجنة أيضا إلى الاستجابة الإيجابية لإدارة الصندوق على استنتاجات وتوصيات هذا التقرير التجميعي، والالتزام بالسعي لتعميم الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغير المناخ في سياسات الصندوق وعمليات أعماله وبرامجه الاستثمارية. وستخضع جميع تصميمات المشروعات الجديدة لفحص إلزامي للمخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية. وستستمر إدارة الصندوق في تحديد وضمان التمويل الخاص بالبيئة وتغير المناخ.

52- ووفر المكتب إيضاحات حول المنهجية المستخدمة في إجراء هذا التقرير، وأشار إلى أنه وعلى الرغم من الفترة الفاصلة بين تنفيذ المشروعات وتقييمها، شكلت إدارة البيئة والموارد الطبيعية على الدوام مجالا من المجالات التي تتميز بالأولوية بالنسبة للصندوق، حتى قبل عام 2010. وعبرت اللجنة عن وجهة نظرها القائلة بأن التقرير كان سيستفيد من الدروس المستقاة من برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، ومبادرة TerraAfrica وتنفيذ إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي والمبادرات الأخيرة ذات الصلة. و أشار مكتب التقييم المستقل إلى أن التقرير قد تزامن مع استعراض منتصف المدة لبرنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، بحيث لم يكن بالإمكان أخذ نتائجه بعين الاعتبار نظرا لأنه في مراحله الأولية. وعلاوة على ذلك، وبالتشاور مع إدارة الصندوق، اتفق على أن التركيز بصورة أكبر على تغير المناخ يجب ألا يتم على حساب إدارة البيئة والموارد الطبيعية.

53- وفيما يتعلق بالعلاقة بين التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق والفوارق في النتائج بين التقييم الذاتي والتقييم المستقل، أعلمت اللجنة بأن الإدارة ومكتب التقييم يعملان معا على اتفاق للاتساق للتطرق لهذه القضية.

54- واستجابة لتساؤل حول وصول الصندوق للصندوق الأخضر للمناخ، أشارت إدارة الصندوق إلى وجود فريق على الأرض للتطرق للإجراءات الحمائية المطلوبة. وسوف يتم إعلام اللجنة بنتائج هذه العملية.

البند 9 من جدول الأعمال: جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2017

55- ناقشت اللجنة جدول أعمالها المؤقت المنقح لعام 2017. كما هو وارد في الوثيقة EC 2016/94/W.P.8. وأحاطت علما بإشارة جدول الأعمال المقترح إلى التخطيط لعقد أربع دورات للجنة التقييم بالتواريخ التي وافقت عليه اللجنة في دورتها الثانية والتسعين.

56- واستجابة لشواغل أثارها عضو حول تضارب وقت دورة يوليو/تموز مع العطل الصيفية، أشار مكتب سكرتير الصندوق إلى أن التواريخ تختار على أساس التقويم المشترك للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لكي يتم التأكد من حضور جميع المشاركين بأكبر قدر ممكن.

57- وأشار أحد الأعضاء إلى أن البند الخاص بالاستعراض المسبق للميزانية يظهر مرتين في جدول الأعمال، وبالتالي لا بد من مراجعة الوثيقة لشطب الاستعراض المسبق من عنوان وثيقة الميزانية لدورة أكتوبر/تشرين

الأول 2017. وبالنظر لجدول الأعمال بأكمله بالنسبة لدورة سبتمبر/أيلول، طلب أحد الأعضاء توفير مايلزم من التدابير لتغطية خدمات الترجمة الفورية، الأمر الذي تم الاتفاق عليه.

58- وأخيرا، وافقت اللجنة على الاقتراح الذي تقدمت به الإدارة بإدراج الخطة المؤسسية للامركزية على جدول أعمال دورتها الخامسة والتسعين، التي ستتم خلالها النظر في التقييم المؤسسي للامركزية. مما سيسمح للإدارة بالاستفادة من تعليقات اللجنة ووجهات نظرها وإدماجها في الخطة قبل عرضها على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016. إلا أنه ونظرا لضيق الوقت سيتم تداول الوثيقة مع اللجنة قبل أقل من أربعة أسابيع من عقد الدورة.

البند 10 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

59- بموجب هذا البند، ناقشت اللجنة البندين التاليين:

(أ) **الإطار الزمني لاستعراض أقران محتمل لمكتب التقييم المستقل في الصندوق.** أحاطت اللجنة علما بالإطار الزمني لاستعراض أقران محتمل لمكتب التقييم المستقل، وطلبت من المكتب عرض الوثيقة الخاصة بهذا الموضوع لكي تخضع لاستعراض أكبر، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتواتر ومسوغات القيام باستعراضات الأقران.

(ب) **التعريف بنائب المدير الجديد لمكتب التقييم المستقل في الصندوق.** بعد أن قدم مدير مكتب التقييم المستقل وبصورة رسمية نائبه الجديد، رحبت اللجنة بالسيد Fabrizio Felloni في منصب نائب الرئيس الجديد لمكتب التقييم المستقل.

60- وبعد أن شكر جميع الأعضاء على مشاركتهم النشطة في المداولات، أعلن رئيس اللجنة اختتام الدورة.